

مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة

The extent of application of governance principles in Islamic banks operating in the city of Misrata

سماح عبد الفتاح القربولي

Samah Abdulfattah Algarabolli

كلية العلوم التقنية، مصراتة

Faculty of Tech Sciences– Misurata

samahgaraboly@gmail.com

أحمد محمد القائد

Ahmed Mohamed Elgayed

كلية العلوم التقنية، مصراتة

Faculty of Tech Sciences– Misurata

Ahmedmalgayed@gmail.com

الملخص:

أصبحت الحوكمة من بين أهم الآليات والوسائل المستخدمة من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي على وجه خاص، إذ يمكن القول إن للحوكمة في المصارف دور مهم ورئيسي في عملية إدارته حيث أن تطبيقها واعتماد مبادئها الأساسية يساهم في تحديد وفصل كلا من الملكية والإدارة والرقابة على الأداء وتحديد مسؤوليات ومهام كلا منهم، وكذلك تحسين الأداء المصرفي وكفاءته ومنعه من التعرض لحالات الفساد والتعثر المالي. لذا فقد استهدفت الدراسة الحالية التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة (مصرف الاندلس، المصرف الاسلامي الليبي، مصرف النوران)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها باستخدام استمارة استبيان كوسيلة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS، وتم توزيع هذه الاستمارة على عينة عشوائية عددها 38 وتم استرجاع 35، وتوصلت الدراسة إلى تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بوجود أساس لإطار فعال للحوكمة و بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، كما تلتزم أيضاً بتطبيق مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين والمبدأ المتعلق بدور أصحاب المصالح في الحوكمة، بالإضافة إلى مبدئي الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المصارف الإسلامية، الأداء المصرفي، الفساد المالي، SPSS، الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين.

Abstract:

Governance has become one of the most important mechanisms and means used to maintain the stability of the financial system in general and the banking system in particular. It can be said that governance in banks plays an important and primary role in the management process, as its application and adoption of its basic principles contribute to defining and separating ownership, management, and performance oversight, and defining the responsibilities and tasks of each of them, as well as improving banking performance and efficiency and preventing it from being exposed to cases of corruption and financial failure. Therefore, the current study aimed to identify the extent of applying governance principles in Islamic banks operating in the city of Misurata (Andalus Bank, Libyan Islamic Bank, Al-Nouran Bank). To achieve this goal, the descriptive analytical approach was used, which attempts to describe the phenomenon that is the subject of the study and analyze its data and the relationship between its components using a questionnaire to collect data. The collected data was analyzed using the SPSS program, and this questionnaire was distributed to a random sample of 38, and 35 were retrieved. The study concluded that banks are committed to applying governance principles concerning a basis for an effective governance framework and shareholders' rights and the main functions of property rights owners. They are also committed to applying the principle of fair and equal treatment of shareholders and the principle related to the role of stakeholders in governance, in addition to the principles of disclosure, transparency, and the responsibilities of the Board of Directors.

Keywords: Governance, Islamic banks, Banking performance, financial corruption, SPSS, Disclosure and transparency, Shareholders' rights.

1. المقدمة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات خلال العقود القليلة الماضية وذلك عقب الانهيارات والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002، والتي كشفت الشواهد أنها ناتجة عن ضعف الالتزام بمبادئ الحوكمة، حيث توضح أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 أن انهيار العديد من المصارف يرجع إلى مخاطر التركيز المفرطة والضعف في الإدارة وعدم التحكم الجيد بالمخاطر، ومنح القروض لعدد محدد من العملاء، والاقراض للأطراف ذات العلاقة، بالإضافة لذلك فإن القطاع المالي في هذه الدول كان يفتقر إلى درجة ملائمة من التقنين والاشراف؛ كما بينت الأزمة المالية العالمية 2007 أن الممارسات غير السليمة للقطاع المصرفي والتي تتمثل في

ضعف الحوكمة كانت سبب رئيسي لهذه الأزمة، وتمثلت أهم مظاهر ضعف الحوكمة في هذه الأزمة في عدم الالتزام بالأسس الائتمانية السليمة في منح الائتمان، وعدم تطبيق منهج متكامل لإدارة المخاطر وضعف مستوى الشفافية وتعتمد إخفاء للمعلومات المالية وغير المالية. (معتوق واخرون، 2017: 179-180).

نتيجة لذلك أصبحت الحوكمة أو كما يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة الرشيدة من بين أهم الآليات والوسائل المستخدمة من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي على وجه خاص، إذ يمكن القول إن للحوكمة في المصارف دور مهم ورئيسي في عملية إدارته حيث أن تطبيقها واعتماد مبادئها الأساسية يساهم في تحديد وفصل كلا من الملكية والإدارة والرقابة على الأداء وتحديد مسؤوليات ومهام كلا منهم، وكذلك تحسين الأداء المصرفي وكفاءته ومنعه من التعرض لحالات الفساد والتعثر المالي (زغبة، عريوة، 2021: 366).

إن تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري أصبحت تقلق كل حكومات الدول النامية منها ليبيا لارتفاع تكاليفه، فهي تعاني كغيرها من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، فهي ولسنوات طويلة تظهر في قائمة مؤشر الفساد العالمي، وهو ما يلقي بظلاله على مستوى أداء المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في السوق الليبي، وهو ما توثقه تقارير ديوان المحاسبة السنوية وتقارير المؤسسات الرقابية الأخرى، إلى جانب أبحاث الأكاديميين في المجال المصرفي والتشريعي (كريم، أبوكيل، 2023: 818)، ما يدفع باتجاه دراسة مدى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة؟

2. الدراسات السابقة:

- دراسة (كريم، أبوكيل، 2023) بعنوان: " آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي:"

هدفت الدراسة إلى تقييم أهمية تبني آليات الحوكمة المصرفية وحجم تأثيرها على الأداء المالي للمصارف الليبية عموماً ومصرف الجمهورية على وجه الخصوص، وذلك من خلال سير عقلية قيادات الإدارة العليا بالمصرف حيال الضرورات التي تقتضي تطبيق نظم الحوكمة بما يخدم مصالح المصرف التمويلية والاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك تأثير إيجابي قوي لأدوات آليات الحوكمة المصرفية على كفاءة الأداء المالي بالمصرف وفقاً لرؤية القائمين على الإدارة العليا بالمصرف.

- دراسة (أبو عجيبة، بيوض: 2019) بعنوان: " مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف الفعلي على واقع قطاع التأمين في ليبيا، وما قد يعانيه من مشاكل ومعوقات قد تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل ذلك القطاع، وأظهرت نتائج الدراسة أن يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركة ليبيا للتأمين حيث يتمتع مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة كما يتم الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى وجود إجراءات لتحديد دور المساهمين ودور الأطراف الأخرى ذات العلاقة وضمناً حقوقهم.

- دراسة (خليل واخرون، 2019) بعنوان: "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف الجمهورية فرع العلو، وكذلك قياس درجة تطبيق هذه المبادئ المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، مسؤوليات مجلس الإدارة) بالإضافة إلى التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين بالمصرف على تطبيق مبادئ الحوكمة، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة المتمثلة في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون)، بينما لا يتم تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية).

- دراسة (القي، محمد، 2018) بعنوان: "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجامعة سرت"

هدفت هذه الدراسة لتعرف على واقع وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بجامعة سرت، وكذلك قياس درجة تطبيق المبادئ المتمثلة في (المساءلة، الشفافية، الإفصاح والعدالة) بالجامعة، بالإضافة إلى تحديد مستوى إدراك افراد العينة مدى فاعلية تطبيق نظام الحوكمة في جامعة سرت، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتطبيق مبادئ الحوكمة مجتمعة بجامعة سرت جاءت متوسطة، وأن المستوى العام لتطبيق مبدأ المساءلة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجامعة سرت جاء عالية، وأن المستوى العام لتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح جاء ضعيفاً، بينما كان المستوى العام لتطبيق مبدأ العدالة بالجامعة كان متوسط.

- دراسة (حسين، البدري، 2018) بعنوان: "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالمجلس البلدي لبلدية بنغازي"

هدفت هذه الدراسة لتعرف على واقع وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة لمعاملين ببلدية بنغازي، كما هدفت إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة والمتمثلة في (الإطار العام للحوكمة، دور أصحاب المصالح في ممارسة السلطات، المعاملة المتساوية لجميع العاملين، حفظ حقوق جميع العاملين، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) بالبلدية، وأظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لتطبيق مبادئ الحوكمة في المجلس البلدي بنغازي جاء مرتفعاً، كما بينت الدراسة بأن دور أصحاب المصالح في ممارسة السلطات كان عالياً من حيث المتوسطات الحسابية بدرجة ممارسة مرتفعة.

- دراسة (النبلسي، الجعافرة، 2017) بعنوان: "أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الهام الذي تلعبه الحوكمة حيث أصبحت تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل الأزمات التي مرت بالأنظمة المالية والمصرفية العالمية، مما يؤكد أهمية العمل الجاد على تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص، لتنظيم العالقات المتشابكة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من الاستنتاجات أهمها: من بينها أن تطبيق الحوكمة بالمصارف الإسلامية في الاردن يرتقي إلى مستوى جيد وفق لتوافر دليل حوكمة في كل مصرف. وأن البنك المركزي الأردني يعمل على تعزيز وتطوير دوره الرقابي والإشرافي على المصارف والمؤسسات المالية، من خلال التأكيد على ضرورة انضباط كل مصرف والتزامه بتوجيهات البنك المركزي، كما توصلت الدراسة إلى أن تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الأردنية يحتاج إلى إقناع مسؤولي هذه المؤسسات بأهمية الحوكمة ودورها في تعزيز قدرات المصرف على

النجاح والمنافسة وتوطيد علاقته بمختلف الأطراف التي يرتبط نشاطه بها، زيادة على اتخاذ العديد من الاجراءات التي تعزز من تطبيق الحوكمة بالمصارف الأردنية وتسمح بالاستفادة من مزاياها.

3. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الرئيسة التالية تلتزم إدارة المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، وينبثق عن تلك الفرضية بعض الفرضيات الفرعية وهي كالتالي:

- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بوجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين.
- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق دور أصحاب المصالح في الحوكمة.
- تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.
- تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة.

4. أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي: وهو التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف الاسلامية.
- الهدف الفرعي: وهو التعرف على المفاهيم والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة.

5. أهمية الدراسة:

- الأهمية للجهة: تكمن أهمية الدراسة في النتائج المرجوة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف، وكما سنرى من خلال الدراسة أن تطبيق هذا المفهوم يؤدي إلى تحقيق أهداف المصرف وينعكس ذلك على جميع الجهات التي تتعامل معه، وكذلك فإن هذا المفهوم يقلل المخاطر المحيطة بالمصرف من خلال الإفصاحات المطلوبة والشفافية والنزاهة.
- الأهمية للمجتمع: ان موضوع حوكمة المصارف له أهمية خاصة نظرا لخطورة المخاطر الناجمة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي؛ بالإضافة إلى علاقة المصارف بالمجتمع ككل من مدخرين ومقترضين ومساهمين وموظفين، وفي ضوء طبيعة وأهمية المنتجات والخدمات التي يقدمها هذا القطاع للاقتصاد، ولذلك فإن ممارسات الحوكمة السليمة في المصارف تعد أمرا مهما لكل مصرف، وللنظام المالي بشكل عام، الأمر الذي يجعل من الحوكمة الفعالة إحدى الركائز المهمة لاستقرار المالي والاقتصادي في ليبيا.

الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم الحوكمة والحوكمة المصرفية وأهدافها:

يشير مفهوم الحوكمة بشكل عام إلى مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من جهة، والممولين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم المؤسسات في الأجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة.

يوجد مفاهيم متعددة لمصطلح الحوكمة حيث يعرفه البعض بأنه "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".

وترى مؤسسة التمويل الدولية أن الحوكمة هي "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (زغبة، عريوة، 2021: 396)

ويعرف (معهد المراجعين الداخليين) الحوكمة بأنها "الاجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها، والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنظمة من خلال الحوكمة المؤسسية فيها". (حماد، 2005: 68)

ونظرا لخصوصية المصارف عن غيرها فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها، ولقد تعددت تعاريف تعريفات الحوكمة المصرفية، ومنها: يمكن تعريفها على: "أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح آلية تسيير مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه، وتحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة سير العمليات اليومية للمصرف والتأكد من سير أنشطة البنك تبعا للوائح والقوانين والقيام بمسئوليته تجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة"، كما أن الحوكمة في المصرف تعني: "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق المودعين والمساهمين والاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية". (خشبة، صالح، 2022: 6)

ومما سبق يتضح أن أهداف الحوكمة في المصارف تتمثل في التالي (سعاد، بن علي، 2018: 178):

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف.
- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المصرف والمساهمون.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرض.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط المصارف العامة بالاقتصاد وعدم حدوث انحرافات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

2. أهمية الحوكمة في المصارف ومزاياها:

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظرا لطبيعتها الخاصة حيث أن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة من عملاء ومودعين ومقترضين ولكن أيضاً يؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما فيما يعرف بسوق المصارف، وتحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم مزايا الحوكمة في المصارف: (عباري، خوالد، 2012: 10)

1. رفع اداء المستوى المصرفي ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية الدولية.
2. جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الاموال المحلية والدولية.
3. تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد ومنع حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.
4. الحصول على مجلس ادارة قوي يستطيع اختيار مديريين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة بطريقة أخلاقية.

3. الاطراف المعنية بالحوكمة:

- هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة وتتمثل في الآتي (حسين، 2015: 75):
- 1- **المساهمون:** هم من يقومون بتقديم رأس مال المؤسسة من خلال ملكيتهم للأسهم، ويكون ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، كذلك تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
 - 2- **مجلس الإدارة:** هو من يقوم باختيار المدراء التنفيذيين والذين لهم حق السلطة في الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة، بالإضافة إلى رقابة أداؤهم، كما يقوم مجلس الإدارة أيضاً برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين.
 - 3- **الإدارة:** تتمثل في الإدارة الفعلية للمؤسسة، وهي من تقدم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر المسؤولة على تعظيم ربحية وقيمة المؤسسة بالإضافة إلى مختلف مسؤولياتها الأخرى.
 - 4- **أصحاب المصالح:** هم مجموعة الأطراف الذين لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين والعملاء، إلا أنّ مصالح هؤلاء تتعارض فيما بينها، حيث أنّ الدائنين يهتمون بجانب قدرة المؤسسة على السداد في حين أنّ العمال الموظفين يكمن اهتمامهم في مقدرة المؤسسة على الاستمرار.
- ### 4. مبادئ الحوكمة:

لقد ظهرت العديد من المبادرات الهادفة لوضع مبادئ للحوكمة، تهدف إلى تعزيز الإصلاحات وللتطبيق السليم لها، وقد رست على ستة مبادئ وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في سنة 2004 وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي: (خضر، 2012: 139)

1. **ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
3. **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
4. **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة:** وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، ووصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.
5. **الإفصاح والشفافية:** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
6. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

5. محددات الحوكمة:

لكي تتمكن المصارف من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتتمثل في التالي (سعاد، بن علي، 2018: 179):

1. **المحددات الداخلية:** وتتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
2. **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار بالدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى وهي عبارة عن:
 - نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستثمار والمنافسة القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية.
 - دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

6. ركائز الحوكمة:

تتمثل ركائز حوكمة المصارف في ثلاثة ركائز أساسية وهي السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر، وتعتبر الركائز ذات أهمية لما لها من تدعيم لحوكمة المصارف، حيث أن السلوك الأخلاقي يتم من خلال ضمان الالتزام السلوكي والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات، والتي تمنع الرشوة وتعارض المصالح وتسريب بيانات العملاء، ويعد هذا المرتكز غاية في الأهمية في بناء إطار الحوكمة؛ ويتم تفعيل الركيزة الثانية والهامة للحكومة وهي الرقابة والمساءلة من خلال عدة أطراف رقابية خارجية وداخلية، إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتى تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وأن يوفر المعلومات المناسبة؛ أما الركيزة الثالثة فهي إدارة المخاطر وتتمثل في الكشف عن المخاطر وتوصيلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب، ولكن هناك من حددها في ستة ركائز وذلك بإضافة ثلاثة ركائز أخرى هي: الكفاءات، والمهارات، والتشريعات، والقوانين بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي. (خشبة، صالح، 2022: 8-7)

7. الحوكمة في ليبيا:

جاء مفهوم الحوكمة في البيئة الليبية مؤخراً تحت تسمية الحكم المؤسسي أحياناً، كما جاء به البعض بالإدارة الرشيدة أحياناً أخرى، إلا أنه متعارف عليه بحوكمة الشركات أو المصارف وقد كان لمصرف ليبيا المركزي دوراً في تبني هذا المفهوم بصفته جهة رقابية وإشرافية على المصارف وذلك من خلال: (الفلاح، الجهاني، 2017: 11)

- قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 فقد نص هذا القانون في مواده وأعطى لمصرف ليبيا المركزي الصلاحية بالإشراف والرقابة على المصارف التجارية، كما أنه عند النظر في طيات مواد القانون نجد أنها حملت جزءاً من معايير حوكمة الشركات الدولية، وبما يتناسب مع البيئة المحلية، وهذا أكده محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق على أن القانون رقم (1) بشأن المصارف يعمل على تبني معايير الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، ومعايير الصناعة المصرفية الدولية، وتطبيق مبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية، ومبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الدولية.

- إصدار قرار رقم (20) لسنة 2010 باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، وضرورة إلزام المصارف للعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره واستصدار القرارات التنفيذية بهذا الخصوص، حيث نجد في هذا الدليل بأنه مكمل ويعمل جنباً إلى جنب مع البيئة القانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، ويستند للمبادئ التي أصدرتها منظمة بازل المصرفية والتي اعتبرت مبادئ عامة، وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية، ويحتوي هذا الدليل على ستة فصول منها تعريفات عامة، وحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية.

- كما كان لسوق الأوراق المالية الليبي دور في تبني هذا المفهوم من خلال حثه وإلزام الشركات ببعض الأمور وعلى رأسها الالتزام بمفهوم حوكمة الشركات (سوق الأوراق المالية الليبي، الإدراج بسوق الأوراق المالية، دليل دخول الشركات لسوق الأوراق المالية الليبي) وإصدار إرشاد بذلك الخصوص (سوق الأوراق المالية الليبي، 2007) من ضمن تشريعات سوق الأوراق المالية والذي نص فيها على قواعد الحوكمة، وقد شملت على حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.

8. الحوكمة في المصارف الاسلامية:

يؤدي الجهاز المصرفي في دورا رياديا في تبني آليات الحوكمة وصولاً لتحقيق أهدافها، فالمصارف تشكل حجر الاساس في عملية التمويل للمؤسسات المختلفة، وبالتالي أصبح لزاماً على الجهات المختصة في القطاع المالي والمصرفي العمل على تعزيز مكانة ودور الحوكمة، فالمصارف الإسلامية ليس لها خصوصية لمنع نفسها من اتباع معايير الحوكمة بل يجب عليها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك المبادئ في واقعها، لأن هذه المبادئ تهدف لتحقيق مصالح الأطراف ذوي العلاقة، وحيث إن الحوكمة ترسي قيم المساواة والعدالة والمساءلة والمسؤولية والشفافية في المؤسسات، وتضمن نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتمنع إساءة استخدام السلطة فلا بد أن تكون المصارف الإسلامية أكثر حرصاً من غيرها من المصارف على تعزيز تطبيق الحوكمة وتفعيلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها الذين يتوجه غالبيتهم للتعامل مع المصارف الإسلامية من منطلق ديني، ولكون المصارف تتميز في كونها أكثر مؤسسات القطاع المالي مخاطرة في ممارسة أنشطتها، ولكن إدارة المخاطر لوحدها لم تعد كافية، ولذلك فالحاجة ملحة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف (النايلسي، الجعافرة، 2017: 3).

الإطار العملي للدراسة:

سيتم التعرف على مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالمصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة، ولأهمية الدراسة فقد تم تخصيص هذه الجزئية لتوضيح المنهجية المتبعة في تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والوصول إلى النتائج والتوصيات.

1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها، وقد اعتمدت على مصدرين اساسيين للبيانات وهما:

- المصادر الأولية: تم الحصول عليها من خلال استخدام استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة وتجميع البيانات اللازمة منها وتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) .

- المصادر الثانوية: حيث تم تجميع الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع العلمية العربية والاجنبية والدوريات والمقالات والتقارير، الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والدراسة والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة ذات الصلة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بفروع المصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة، أما عينة الدراسة تتمثل في عينة عشوائية من المدراء ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخليين والموظفين العاملين بفروع المصارف الاسلامية العاملة بمدينة مصراتة (مصرف الاندلس، المصرف الاسلامي الليبي، مصرف النوران)، وقد تم توزيع (38) استبانة، وتم استرجاع (35) استبانة، والجدول التالي يوضح توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

جدول رقم (1) يبين توزيع الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

| اسم المصرف | عدد الاستمارات الموزعة | عدد الاستمارات المفقودة | عدد الاستمارات المسترجعة |
|------------------------|------------------------|-------------------------|--------------------------|
| مصرف الأندلس | 14 | 2 | 12 |
| المصرف الإسلامي الليبي | 12 | 1 | 11 |
| مصرف النوران | 12 | 0 | 12 |
| الاجمالي | 38 | 3 | 35 |

3. التحليل الوصفي لخصائص المتعلقة بالبيانات الشخصية:

1.3 المركز الوظيفي الذي تشغلونه بالمصرف: الجدول التالي رقم (2) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة

الدراسة حسب المركز الوظيفي:

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

| الوظيفة | العدد | النسبة |
|-------------------|-------|--------|
| مدير عام أو نائبه | 2 | 5.7% |
| مراجع داخلي | 3 | 8.6% |
| رئيس قسم | 5 | 14.3% |
| رئيس وحدة | 1 | 2.8% |
| موظف | 24 | 68.6% |
| الإجمالي | 35 | 100% |

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة هم من يتقلدون وظيفة موظف، وبنسبة (68.6%) من أفراد عينة الدراسة، ثم يليهم رئيس قسم، بنسبة (14.3%)، يلي ذلك وظيفة مراجع داخلي بنسبة (8.6%)، ثم يليهم وظيفة مدير عام أو نائبة بنسبة (5.7%)، وأخيرا يأتي رئيس وحدة بنسبة (2.8%) من عينة الدراسة، ونلاحظ أن أغلب المشاركين في الدراسة من جميع المستويات الإدارية ممن يحملون صفة موظف، وهذا يدل على تنوع آراء أفراد عينة الدراسة ويجعل البيانات معبره ولا تنحاز لإدارة المصارف.

2.3 المؤهل العلمي والمهني: الجدول التالي رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والمهني:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والمهني

| المؤهل | العدد | النسبة |
|------------|-------|--------|
| ماجستير | 6 | 17.1% |
| بكالوريوس | 28 | 80% |
| دبلوم عالي | 1 | 2.9% |
| الإجمالي | 35 | 100% |

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة هم من حملة المؤهل العلمي البكالوريوس ويمثلون نسبة (80%) من إجمالي مفردات العينة، ثم يليهم المستوى التعليمي ماجستير، ويمثلون نسبة (17.1%)، ويليهم أخيراً ممن يحملون المستوى التعليمي دبلوم عالي بنسبة (2.9%)، وتعكس هذه النتائج أن ما نسبته (97.1%) أفراد العينة ممن يحملون مؤهلات بكالوريوس وماجستير، وهذا يدل على مدى اعتماد المصارف باختيار الموظفين من حملة الشهادات العليا لشغل الوظائف فيها لاستفادة منهم.

3.3 التخصص العلمي: الجدول التالي رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

| الوظيفة | العدد | النسبة |
|---------------|-------|--------|
| محاسبة | 13 | 37.1% |
| إدارة أعمال | 5 | 14.3% |
| اقتصاد | 1 | 2.9% |
| تمويل ومصارف | 15 | 42.9% |
| تقنية معلومات | 1 | 2.9% |
| الإجمالي | 35 | 100% |

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة ممن تخصصهم تمويل ومصارف وبنسبة (42.9%) من إجمالي مفردات العينة، ثم يليهم من تخصصهم محاسبة بنسبة (37.1%)، ويلي من تخصصهم إدارة أعمال بنسبة (14.3%)، ويلي ذلك من تخصصهم اقتصاد وتقنية معلومات بنسبة (2.9%) من عينة الدراسة، وهذا يدل على أن ما نسبته (97.1%) من عينة الدراسة كانت تخصصاتهم في العلوم الإدارية والمالية، وهذه نسبة جيدة تعكس فهمهم وإدراكهم لموضوع الدراسة ومدى الثقة في إجاباتهم.

4.3 سنوات الخبرة في مجال العمل: الجدول التالي رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة

حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

| النسبة | العدد | التخصص |
|--------|-------|-------------------------|
| 77.1% | 27 | 5 سنوات فأقل |
| 17.1% | 6 | من 6 سنوات إلى 10 سنوات |
| 2.9% | 1 | من 11 سنة إلى 15 سنة |
| 2.9% | 1 | أكثر من 15 سنة |
| 100% | 35 | الإجمالي |

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب مفردات عينة الدراسة سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) يشكلون النسبة الأكبر بنسبة (77.1%) من مفردات عينة الدراسة، ثم يليهم من خبرتهم (من 6 سنوات إلى 10 سنوات) ويمثلون نسبة (17.1%)، وأخيراً يليهم من خبرتهم (من 11 سنة إلى 15 سنة) و(أكثر من 15 سنة)، ويمثلون نسبة (2.9%) من إجمالي مفردات العينة، ويذل ذلك على أن أغلب العاملين بالمصارف التجارية عينة الدراسة من فئة الشباب.

4. صدق وثبات أداة الدراسة:

لقياس الصدق وثبات الاستبيان سوف نستخدم معامل ألفا كرنباخ وكان كالآتي:

جدول رقم (6) يبين صدق وثبات أداة الدراسة

| المحور | عدد الفقرات | قيمة معامل ألفا كرنباخ |
|---------------|-------------|------------------------|
| للاستبانة ككل | 37 | 0.862 |

من خلال الناتج من الجدول السابق نجد ان قيمة معامل ألفا كرنباخ تساوي 0.862 وهي قيمة مقبولة إذا زادت عن 70% ويدل على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها للدراسة (تيسير، 2023).

5. دراسة وتحليل بيانات الدراسة:

وقد صيغت جميع عبارات الاستبانة بصورة إيجابية، وأعطيت لكل عبارة على إيجابتها وزن مدرج على نمط سلم ليكرت الخماسي، وتنحصر هذه الإجابات وفق هذا المقياس كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) معدل مقياس ليكرت الخماسي

| الدرجة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | |

ولتحديد مستوى الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فإنه يتم اعتماد المتوسط المرجح للرتب كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) الرتب والمتوسطات المرجعية لفقرات الاستبانة

| البيان | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|--------|------------|-------|-------|-----------|----------------|
| الرتبة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
| متوسط | 5 | 4.2 | 3.4 | 2.6 | 1.8 |

1.5 دراسة محور ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة:

في هذا المحور تم دراسة الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بوجود أساس لإطار فعال للحوكمة) وذلك عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (9).

جدول رقم (9) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة

| ر | الفقرات | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار T | مستوى المعنوية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|-------|-------------------|----------|----------------|---------------|---------|
| 1 | تلتزم إدارة المصرف كافة العاملين لديها بالعمل ضمن الإطار العام لمبادئ الحوكمة، وتوزيع نسخ إلكترونية على كل موظف. | 4.03 | 0.875 | 7.100 | 0.000 | مرتفعة | 4 |
| 2 | إطار الحوكمة يظهر بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية. | 3.91 | 0.951 | 5.688 | 0.000 | مرتفعة | 6 |
| 3 | تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في نطاق اختصاص تشريعي مع موافقة أحكام القانون وقابليته للتنفيذ. | 4.20 | 0.868 | 8.182 | 0.000 | مرتفعة جداً | 2 |
| 4 | المسؤوليات والواجبات الوظيفية محددة بشكل واضح وفق الوظائف الإدارية بالمصرف. | 4.23 | 0.877 | 8.284 | 0.000 | مرتفعة جداً | 1 |
| 5 | تتصف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالمصرف بالمصادقية والنزاهة للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. | 4.00 | 1.057 | 5.596 | 0.000 | مرتفعة | 5 |
| 6 | توفير مبدأ المشاركة داخل المصرف لجميع العاملين بداخله وكذلك عملائه لغرض تحسين الاداء. | 4.06 | 1.027 | 6.088 | 0.000 | مرتفعة | 3 |

| | | | | | | | |
|---|--------|-------|-------|-------|------|---|---|
| 7 | مرتفعة | 0.000 | 4.701 | 1.043 | 3.83 | يوجد توزيع للمسئوليات بين الجهات المسفولة عن الإشراف في المصرف. | 7 |
|---|--------|-------|-------|-------|------|---|---|

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

جدول رقم (10) يبين نتائج اختبار T للفرضية الأولى

| العدد N | الوسط Mean | الانحراف المعياري Std. Deviation | مستوى الدلالة P-value |
|------------|---------------|-------------------------------------|--------------------------|
| 35 | 3.9286 | 0.83263 | 0.000 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P -value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بوجود أساس لإطار فعال للحوكمة).

2.5 دراسة محور حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

تمت دراسة في هذا المحور الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية) وذلك عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (11).

جدول رقم (11) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة

| ر | الفقرات | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار T | مستوى المعنوية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|-------|-------------------|----------|----------------|---------------|---------|
| 1 | إخطار المساهمين بموعد اجتماع الجمعية العمومية قبل الاجتماع بوقت كافي ومشاركتهم في وضع جدول الأعمال. | 4.09 | 0.742 | 8.651 | 0.000 | مرتفعة | 2 |
| 2 | توفر مبدأ المشاركة الفعالة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. | 3.83 | 0.785 | 6.242 | 0.000 | مرتفعة | 5 |
| 3 | الابتعاد عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم. | 3.69 | 0.867 | 4.680 | 0.000 | مرتفعة | 7 |
| 4 | توفر أسس سليمة للجميع تضمن حقوق المساهمين في عملية التصويت وكذلك في عملية توزيع الأرباح. | 3.83 | 0.891 | 5.504 | 0.000 | مرتفعة | 6 |

| | | | | | | | |
|---|-------------|-------|--------|-------|------|--|---|
| 4 | مرتفعة | 0.000 | 4.909 | 1.033 | 3.86 | يتمتع المساهمين بكافة الحقوق المخولة لهم بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها في النظام المصرفي. | 5 |
| 3 | مرتفعة | 0.000 | 5.587 | 0.998 | 3.94 | يحق للمساهمين انتخاب المراجع الخارجي في اجتماع الجمعية العمومية. | 6 |
| 1 | مرتفعة جداً | 0.000 | 10.137 | 0.750 | 4.29 | يمكن للمراجعة الداخلية التأكيد على ملائمة المعلومات والتقارير المالية التي تزيد من فاعلية التقارير المتعلقة بتطلعات المساهمين. | 7 |

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (12).

جدول رقم (12) يبين نتائج اختبار T للفرضية الثانية

| العدد N | الوسط Mean | الانحراف المعياري Std. Deviation | مستوى الدلالة P-value |
|------------|---------------|-------------------------------------|--------------------------|
| 35 | 4.1857 | 0.55685 | 0.000 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P -value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية).

3.5 دراسة محور المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين:

تمت دراسة في هذا المحور الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (13).

جدول رقم (13) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين

| ر | الفقرات | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار T | مستوى المعنوية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|-------|-------------------|----------|----------------|---------------|---------|
| 1 | تكفل الادارة العليا للمصرف حق المساهمين بالمشاركة في انتخاب اعضاء مجلس الادارة من خلال اجتماعات الجمعية العمومية. | 3.80 | 0.868 | 5.454 | 0.000 | مرتفعة | 2 |

| | | | | | | | |
|---|--------|-------|-------|-------|------|--|---|
| 1 | مرتفعة | 0.000 | 6.242 | 0.785 | 3.83 | تكفل الادارة العليا للمصرف حق المساهمين في المصادقة على القرارات الاستراتيجية. | 2 |
| 3 | مرتفعة | 0.000 | 5.938 | 0.797 | 3.80 | تكفل الادارة العليا للمصرف ان يطلع المساهمون على كافة المعاملات والاستفسار عن أي أمر مالي. | 3 |
| 5 | مرتفعة | 0.000 | 4.149 | 0.815 | 3.57 | تكفل الادارة العليا للمصرف حق المعاملة العادلة للمساهمين سواء كانوا اقلية أو اقلية. | 4 |
| 4 | مرتفعة | 0.000 | 4.415 | 0.957 | 3.71 | تكفل الادارة العليا للمصرف حق حصول المساهمين على تعويض عادل في حال انتهاك حقوقهم | 5 |

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (14).

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار T للفرضية الثالثة

| العدد N | الوسط Mean | الانحراف المعياري Std. Deviation | مستوى الدلالة P-value |
|------------|---------------|-------------------------------------|--------------------------|
| 35 | 3.7571 | 0.73135 | 0.000 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P-value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين).

4.5 دراسة محور دور أصحاب المصالح في الحوكمة:

تمت دراسة في هذا المحور الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بدور أصحاب المصالح في الحوكمة) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (15).

جدول رقم (15) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور دور أصحاب المصالح في الحوكمة

| الترتيب | الدرجة الموافقة | مستوى المعنوية | اختبار T | الانحراف المعياري | الوسط | الفقرات | ر |
|---------|-----------------|----------------|----------|-------------------|-------|---|---|
| 1 | مرتفعة جداً | 0.000 | 7.985 | 0.910 | 4.23 | يتم التعامل مع شكاوى العملاء بجدية وواقعية. | 1 |

| | | | | | | | |
|---|--------|-------|-------|-------|------|--|---|
| 3 | مرتفعة | 0.000 | 6.354 | 1.011 | 4.09 | يستطيع أصحاب المصالح من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية بالمصرف. | 2 |
| 2 | مرتفعة | 0.001 | 7.542 | 0.922 | 4.11 | توثيق وارشفة جميع المعاملات الادارية والمالية التي يكون فيها المصرف طرفا رئيسيا. | 3 |
| 4 | مرتفعة | 0.000 | 6.099 | 0.887 | 3.91 | توفر مناخ استثماري جيد في المصرف يشجع أصحاب المصالح على الاستثمار في رأس مالهم. | 4 |
| 5 | مرتفعة | 0.000 | 8.370 | 0.985 | 3.83 | يتوفر في المصرف الأدوات المالية الفعالة التي يتم استخدامها في عملية التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي. | 5 |

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (16).

جدول رقم (16) يبين نتائج اختبار T للفرضية الرابعة

| العدد | الوسط | الانحراف المعياري | مستوى الدلالة |
|-------|--------|-------------------|---------------|
| N | Mean | Std. Deviation | P-value |
| 35 | 4.0286 | 0.72703 | 0.000 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P-value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بدور أصحاب المصالح في الحوكمة).

5.5 دراسة محور الإفصاح والشفافية:

تمت دراسة في هذا المحور الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (17).

جدول رقم (17) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور الإفصاح والشفافية

| الترتيب | درجة الموافقة | مستوى المعنوية | اختبار T | الانحراف المعياري | الوسط | الفقرات | ر |
|---------|---------------|----------------|----------|-------------------|-------|---|---|
| 2 | مرتفعة | 0.000 | 8.824 | 0.785 | 4.17 | تحرص الادارة العليا بالمصرف على توضيح أهدافها وغايتها. | 1 |
| 5 | مرتفعة | 0.000 | 5.587 | 0.998 | 3.94 | إمكانية الحصول على المعلومات الكافية حول مالية المصرف في الوقت المناسب. | 2 |
| 7 | مرتفعة | 0.000 | 7.295 | 0.718 | 3.89 | تحرص الادارة العليا على توفير معلومات كافية عن كافة تعاملاتها مع اصحاب المصالح. | 3 |
| 6 | مرتفعة | 0.000 | 6.925 | 0.781 | 3.91 | تحرص الادارة العليا على الإفصاح عن معلومات مالية سنوية ومرحلية طبقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها. | 4 |
| 3 | مرتفعة | 0.000 | 9.754 | 0.658 | 4.09 | المراجعين الداخليين يتمتعون بالاستقلالية وخاضعين للمسألة. | 5 |
| 4 | مرتفعة | 0.000 | 8.146 | 0.747 | 4.03 | يلتزم مجلس الإدارة بشفافية التقارير المالية ويساهم في تحقيق الأهداف الموضوعية للمصرف. | 6 |
| 1 | مرتفعة جداً | 0.000 | 10.617 | 0.701 | 4.26 | تقديم تقرير صريح حول اكتشاف الأخطاء والتصرفات غير القانونية في المصرف إن وجدت. | 7 |

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (18).

جدول رقم (18) يبين نتائج اختبار T للفرضية الخامسة

| مستوى الدلالة P-value | الانحراف المعياري Std. Deviation | الوسط Mean | العدد N |
|--------------------------|-------------------------------------|---------------|------------|
| 0.000 | 0.65626 | 4.2143 | 35 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P-value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (4.2) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة جداً وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية).

6.5 دراسة محور مسؤوليات مجلس الإدارة:

تمت دراسة في هذا المحور الفرضية التي تنص على أن (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة) وتم دراسة هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بهذه الفرضية عن طريق التحليل الإحصائي المناسب وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS وكانت النتائج كما بالجدول رقم (19).

جدول رقم (19) يبين نتائج التحليل الإحصائي لمحور مسؤوليات مجلس الإدارة

| ر | الفقرات | الوسط | الانحراف المعياري | اختبار T | مستوى المعنوية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|--|-------|-------------------|----------|----------------|---------------|---------|
| 1 | وجود نظام خاص بالمكافآت ويقوم بالإشراف عليها من قبل مجلس الادارة. | 4.09 | 1.095 | 5.868 | 0.000 | مرتفعة | 1 |
| 2 | يقوم مجلس الإدارة بوظائف رئيسية معينة كاستعراض إستراتيجية المصرف وخطط العمل وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية. | 4.00 | 0.874 | 6.765 | 0.000 | مرتفعة | 4 |
| 3 | تعمل ادارة المصرف على تفعيل وظائف التطابق والالتزام والقانونية كخطوة مهمة لتطبيق حوكمة المصارف. | 4.09 | 0.781 | 8.223 | 0.000 | مرتفعة | 2 |
| 4 | أعضاء مجلس الإدارة يتمتعون بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية بالمصرف. | 4.06 | 0.838 | 7.462 | 0.000 | مرتفعة | 3 |
| 5 | يحرص مجلس الإدارة على دراسة كل تقارير المراجعة والرقابة المحالة إليه لغرض الاستفادة منها في اتخاذ القرارات. | 3.91 | 0.951 | 5.688 | 0.000 | مرتفعة | 6 |
| 6 | الإشراف المباشر لمجلس الإدارة على أداء المراجعة الداخلية يدعم جودة ومصداقية التقارير المالية بالمصرف. | 4.00 | 1.111 | 5.323 | 0.000 | مرتفعة | 5 |

لدراسة الاتجاه العام لهذا المحور واختبار الفرضية الخاصة بهذا التساؤل تم إجراء اختبار T لعينة واحدة One Sample t Test وكانت النتائج كما بالجدول رقم (20).

جدول رقم (20) يبين نتائج اختبار T للفرضية السادسة

| العدد | الوسط | الانحراف المعياري | مستوى الدلالة |
|-------|--------|-------------------|---------------|
| N | Mean | Std. Deviation | P-value |
| 35 | 4.0429 | 0.95772 | 0.000 |

من خلال النتائج بالجدول السابق نجد أن مستوى الدلالة (P-value) أقل من (0.05) وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجده أكبر من (3.4) مما يدل أن درجة الموافقة تميل أغلبها نحو مرتفعة وبذلك يمكن القول أنه (تلتزم المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة).

6. النتائج والتوصيات:

1.6 النتائج:

1. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بوجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
2. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بحقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
3. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالمعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين.
4. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بدور أصحاب المصالح في الحوكمة.
5. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية.
6. تلتزم المصارف الاسلامية بتطبيق مبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة.

2.6 التوصيات:

1. الاهتمام بتوزيع للمسئوليات بين الجهات المسؤولة عن الإشراف في المصرف.
2. العمل على الابتعاد عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم.
3. التأكيد على تكفل الادارة العليا للمصرف حق المعاملة العادلة للمساهمين سواء كانوا اغلبية أو اقلية.
4. توفير الأدوات المالية الفعالة في المصرف التي يتم استخدامها في عملية التحليل المالي للتعنبؤ بالفشل المالي.
5. توفير معلومات كافية من قبل الإدارة العليا عن كافة تعاملاتها مع أصحاب المصالح.
6. العمل على دراسة كل تقارير المراجعة والرقابة المحالة إلى مجلس الإدارة لغرض الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

المراجع:

1. أبو عجيلة، عماد؛ بيوض، نجيب (2019): " مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - الواقع والطموح، جامعة طرابلس، ليبيا.
2. تيسير، محمد(2023)، ما هو معامل ألفا كورنباخ. مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، تم الاسترداد بتاريخ (2024/08/29) من (<https://blog.ajsrp.com/?p=32068>)
3. حسين، أشرف؛ البدري، عبد القادر (2018): " واقع تطبيق مبادئ الحوكمة بالمجلس البلدي لبلدية بنغازي"، المؤتمر العلمي الثاني المشترك الحوكمة في المؤسسات الليبية - الواقع والطموح، جامعة عمر المختار- البيضاء، ليبيا.
4. حسين، رحيم؛ بيوض، نجيب (2015): " حوكمة الشركات المساهمة و دورها في التنمية الاقتصادية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة و التنمية المحلية ، جامعة برج بوعريبيج، الجزائر.
5. حماد، طارق (2005): "حوكمة الشركات والازمات المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
6. خشبة، ناجي؛ صالح، أميره (2022): "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 4.
7. خضر، أحمد، (2012): "حوكمة الشركات"، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، مصر.
8. خليل، عائشة؛ الخبوي، وفاء؛ علي، إبراهيم (2019): " مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة - الواقع والطموح، جامعة طرابلس، ليبيا.
9. زغبة، طلال؛ عريوة، محاد (2021): " أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد 8، العدد 1.
10. سعاد، عون الله؛ بن علي، بلعزوز (2018): " الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرف"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19.
11. عياري، امال؛ خوالد، ابو بكر (2013): " تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر"، بحث ملقى في مؤتمر الملتقى الوطني حول الحوكمة كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
12. الفلاح، فاطمة؛ الجهاني، افطيم (2017): " دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية"، مقدمة للمؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع -المأمول جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
13. القبي، الطيب؛ محمد، علي (2018): " واقع تطبيق مبادئ الحوكمة من وجهة نظر القيادات الإدارية بجامعة سرت"، المؤتمر العلمي الثاني المشترك الحوكمة في المؤسسات الليبية - الواقع والطموح، جامعة عمر المختار- البيضاء، ليبيا.

14. كريم، سالم؛ ابوكيل، محمد (2023) : " آليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف في ليبيا من وجهة نظر متخذ القرار المصرفي :مصرف الجمهورية دراسة حالة"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 3.
15. معتوق، سهير؛ طريح، نيفين؛ رزق، فيوليت (2022) : "الحوكمة في الجهاز المصرفي"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 1.
16. النابلسي، زينب؛ الجعافرة، خالد (2017) : " أهمية تعزيز تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 4.